



كلمة السيد الوزير

بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي السادس والثلاثين

للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير

الرباط في 2 مارس 2015

- السيدات والسادة الوزراء،
- السيد رئيس الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير،
- أصحاب المعالي والسعادة،
- السيدات والسادة الخبراء وممثلو الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والجهوية،
- حضرات السيدات والسادة.

يسعدني أن أفتتح اليوم أشغال المؤتمر السنوي السادس والثلاثين (36) للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير، الذي ينعقد حول موضوع ذي أهمية بالغة: **شراكات فعالة من أجل تنمية مستدامة في خدمة المواطنين**."

وإنه لمن دواعي الاعتزاز، أن تحتضن المملكة المغربية هذا المؤتمر، ولأول مرة بمنطقة شمال إفريقيا، وتحديدًا بمدينة الرباط، عاصمة المملكة، وملتقى الحوار بين الثقافات.

كما يطيب لي، في مستهل كلمتي هذه، أن أرحب بضيوفنا الكرام، أصحاب المعالي والسعادة، من السادة الوزراء وممثلي الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، والخبراء والمختصين.

و أشكرهم جميعًا على تلبية الدعوة، للمشاركة بخبراتهم وبتجارب بلدانهم في فعاليات هذا اللقاء الإفريقي الهام، بما يكتسي موضوعه من أهمية خاصة في الظروف الدولية والإقليمية الراهنة.

وأغتنم هذه المناسبة، لأقدم الشكر إلى الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبص (AAPAM) على اختيار المملكة المغربية لاحتضان مؤتمرها هذا. ولأحيي شركاءنا ومسؤولي القسم الإقتصادي والإجتماعي التابع لهيأة الأمم المتحدة (UNDESA)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)، ومعهد الإدارة العامة بكندا (IPAC)، على إسهامهم البناء في تنظيم هذه التظاهرة.

كما نعرب عن تقديرنا لأهمية المواضيع التي سيتطرق إليها هذا المؤتمر ومواصلة العمل على تحقيق التنمية المستدامة، بما تفرضه من التزام ببناء شراكات فعالة بين الحكومات والمجتمع المدني في خدمة المواطنة.

حضرات السيدات والسادة ،

لا يخفى عنكم أن هذا المؤتمر الإفريقي يلتئم اليوم في ظل ظرفية دولية دقيقة، تعرف فيها مناطق في العالم تحولات عميقة، وتواجه رهانات جديدة تحظى باهتمام وانشغال كبصين من المنتظم الدولي، قوامها التطلع إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة في إطار الكرامة والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

لذا، بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى، العمل بتضافر جهلهم مختلف بلداننا الإفريقية سواء في إطار المنظومة الدولية أو باقي المنتديات الدولية والإقليمية، بغية العمل جنباً إلى جنب، على محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بقارتنا الإفريقية.

فضلا عن تعزيز الحكامة الجيدة وبناء الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والارتقاء بالمرفق العام، وكلها أورايش كبرى، تتطلب منا جميعا مجهودات متواصلة من أجل تحقيق طموحات شعوبنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهي تحديات أصبحت تفرض على الإمارة ضرورة التأقلم مع مستجدات محيطها الداخلي والخارجي المتحول والمتسم بدينامية وحركية لمائمتين، الشيء الذي يقتضي تعزيز للماء الأجهزة الحكومية والسعي إلى عقلنته، بغاية توفد النجاعة الضرورية والمطلوبة لتدخلاتها، وفق منظور متجلم يرتكز

على لمعم وترسيخ الشفافية، وتطوير الكفاءات والتأهيل
لمواكبة وقيلمة التغيص.

ومن الأكيد أن ذلك، لن يتأتى إلا باعتملم للإمارة رشيدة
وحركمة جيدة وطاقات قيلمية لمسار الإصلاح، وذلك بالنظر
إلى العلاقة الوثيقة بين التنمية الإماراتية والحركمة العامة.

وفي هذا السياق، فإن الدستور الجديد للمملكة ينص
على تقويم مؤسسات لمولة حديثة، مرتكزاتها الشراكة
والتعلمية، وتعزيز آليات الحركمة، وتخليق الحياة العامة، وربط
ممارسة المحلطة والمحوولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة،
لمسشرة هيآت الحركمة الجيدة وحقوق الإلحان، وحرماية
الحرريات وتنظيم المرافق العمومية المتعلقة بتلحيصها، فضلا
عن تلحين علاقة الإمارات بالمرتفقين.

وتنزيلا لمقتضيات الدستور المتعلقة بالحكامة الجيدة،
أعدت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإمارة ميثاق المرافق
العمومية، الذي يحلّم قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتلحيد
الإمارات العمومية والجهات والجماعات الشابة والأجهزة
العمومية.

وتتمثل أهم أهداف هذا الميثاق في تكريج المبلّمئ
العامة والأساسية للمرفق العام؛ من ملحاواة واستمرارية وحيلم،
وقابلية للتغيد والملاءمة، وتعزيز سيلمة القانون، وكذا تدعيم
الشفافية وتلحصد الولوج إلى المعلومة وإلى الخدمات العمومية.

حضرات المحيدات والمحلمة ،

وإذا كانت لمول إفريقيا عديدة قد حققت تقدما ملموسا في تطوير الحكامة الجيدة من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية، بما تعرفه من استقرار سياسي واجتماعي، فهناك لمول أخرى في حاجة إلى الدعم والمؤازرة لتمكينها من إنجاز أهدافها وبرامجها التنموية، وهنا تكمن أهمية التعاون جنوب-جنوب فيما بين الدول الإفريقية.

وفي هذا الإطار، أكد صاحب الجلالة الملك محمد المحلمس، على وضع استراتيجيات، تعتمد على تعزيز التعاون جنوب- جنوب، مبنية على مقاربة شاملة ومندمجة، تلحاهم بشكل ملحوظ في توسيع مجالات التعاون والمصالح المشتركة

مع كل بلدان القارة الإفريقية، سمتها البارزة تبللمل التجارب والخبرات في كل ما يتعلق بالقدرات المؤسحاحية والحكامه وتأهيل الاقشملم.

وفي هذا المحياق، فإن المغرب رغبة منه في تعزيز لحراكة مع الدول الإفريقية، الشقيقة والسمديقة، يضع تجربته رهن إلحارة هذه الدول لتوطيدلمعائم نموذج تنموي بشري وملحخدام وتضامني بقارتنا الإفريقية.

وألم الإلحارة، هنا، إلى الدور الذي يقوم به المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإلماري للإنماء (كافرالم) في هذا المجال، حيث يبذل جهلما في إرساء أسلج تعاون متينة فيما بين مختلف للإمارات الدول الإفريقية، وفي وضع خبراته رهن

إلحارتها، خاصة فيما يتعلق بتطوير القدرات وتعزيز الشراكات من أجل تنمية ملحدامة وحكامه جيدة.

ويجدر التذكرد، في هذا المحيان، بأن ميثاق الوظيفة العمومية المسلمق عليه من طرف المؤتمر الإفريقي الثالث لوزراء الوظيفة العمومية المنعقد بويندوك (windhoek) ناميبيا (Namibie) في فبراير 2001، يعتبر حدثا هاما باللمبة للإمارة الإفريقية، وتتويجا لدراسات مكثفة وعميقة، وكذا لمجهودات متواصلة قام بها وزراء الوظيفة العمومية الأفاقة.

ويعبّر هذا الميثاق عن إرللة الدول الإفريقية بالالتزام بعقلنة وترلحيد الخدمات المقدمة للمواطنين، وتفعيل ونشر الميثاق على الملحتوى الوطني.

وفي هذا الإطار، وجب التنويه بلماراة الأمم المتحدة للشؤون

الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، والتي ساهمت بشكل

كبير في توفد وسائل الدعم والمساعدة لإعدالم هذا الميثاق

الإفريقي.

حضرات المحيدات والمحللة ،

لقد اعتمدت الحكومة المغربية في إطار تفعيل برنامجها

عدة خيارات وإصلاحات صرولية لتحديث الإمارة والمرفق العام

تتمثل في:

- تليحد الولوج الى المعلومة والى الخدمات الاساسية

وتتحين الاستقبال،

- إعلمة تنظيم الهياكل الامارية و تحديد مهامها في

ضوء الدور الجديد للدولة،

- تدعيم قواعد الحكامة الجيدة، وترسيخ مبادئ

النزاهة والشفافية في التدبص العمومي،

- الرفع من قدرات الموارد البشرية وتأهيلها،

- اعتملم مناهج الإمارة الإلكشوننة وتطوورها،

- وضع نظام لتقووم جومة الخدماء العمومية،

- تزلحيد وعقلنة التدبص العمومي والتحكم في النفقات

العمومية،

- تبلحيط الاجراءاء الإمارة وحذف التعقيدات في

علاقة الإمارة بالمتعاملين معها،

- تعزيز الديمقراطية التشاركية.

وهي منطلقات من لحنها أن تحدث تعيصاء عميقة في

أنماط التنظيم والتدبص المائدة في الإمارة، وأن تعيد التوازنات

الرئيلحية للجهاز الإماري برمته، وتؤهله ليكون قالمرا على
مواجهة التحديات لتوفص تنمية ملحدامة في خدمة المواطنين.

حضرات المحيدات والمحللة،

إننا لنتطلع بكثف من الثقة والأمل إلى ما سيلحفر عنه
هذا المؤتمر الهام من خلاصات علمية هلمفة، وتوصيات عملية
ناجحة، نرجو مخلصمين أن يكون لها أثرها الإيجابي فيمعم
الشراكة بينمولنا الإفريقية.

كما أننا مطالبون بوضع اسش اتيجيات تضمن لميمومة
توفص الخدمات العمومية لسالمح المواطن، وبما يؤهلها للقيام
بكل اقتدار بكامل ملحوولياتها المحياسية والاقتسمللمرية
والاجتماعية والثقافية فيمماخل المنظومة الدولية.

ولا يلحني في الختام، إلا أن أتقدم بعبارات الشكر إلى

جميع القائمين على تنظيم فعاليات هذا المؤتمر الهام، مجلماً

الشحيب مرة أخرى بكل رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،

مع تمنياتنا الخالصة لهم بالمقام الطيب ببلدهم الثاني المغرب،

وبالنجاح الكبـد لمؤتمرنا اليوم.

والمحلام عليكم ورحمة الله وبركاته